http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1397) السنة السادسة - الأربعاء (24) كانون الاول 2008

قالوا انها بمثابة رسالة على ان البلد لم يعد يشكل تهديدا دوليا

سياسيون لـ(المدى):

اموال العراق محمية وخروجه من الفصل السابع انتصار للعراقيين

بغداد/ نصير العوام

صوت مجلس الأمن بالإجماع على قرار ينص على اخراج العراق من طائلة البند السابع وانهاء تفويض القوات المتعددة الجنسيات وحماية الاموال والأرصدة العراقية من المطالبات القانونية التي تراكمت منذ عهد النظام السابق لمدة عام.

ونقل الموقع الرسمي للامم المتحدة عن وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي حضر الجلسة مساء الاثنين ترحيبه بنتيجة التصويت والتي عدّها إشارة قوية على تضامن الأسرة الدولية ومجلس الأمن مع الشعب العراقي والحكومة العراقية.

وقال زيباري إن النقطة الأخرى في القرار وكانت مهمة، هي طلب العراق مراجعة القرارات الدولية التي فرضت على العراق تحت الفصل السابع منذ عام ١٩٩٠. وأكدنا أن العراق اليوم يختلف كلية عن عراق ١٩٩٠، عندما كان يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين، هذه العملية سوف تجري بالتوافق بين الحكومة العراقية والأمين العام، وسوف يقدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن في نهاية المطاف.

ويخضع العراق للبند السابع للامم المتحدة والذي فرض عليه بعد دخول قواته الى الكويت عام ١٩٩٠، حيث يسمح هذا البند باستخدام القوة ضده كونه «يهدد الامن الدولي»، اضافة الى تجميد مبالغ كبيرة من ارصدته في البنوك العالمية لغرض دفع التعويضات منها للمتضررين من غزو الكويت.

وبين زيباري أن العراق ملتزم بجميع القرارات الدولية، تلك المتعلقة منها بدولة الكويت، أو الخاصة بتسوية المطالبات المالية الشرعية، من قبل شركات أو أشخاص، ولكنه يحتاج إلى بعض الوقت لدراستها والبت فيها.

ومن شأن هذا القرار أن يمنح الحكومة العراقية والهيئات المالية العراقية المتخصصة فترة زمنية للنظر في هذه الدعاوى في المستقبل.

وأيد القرار الذي صاغته الولايات المتحدة وبريطانيا ووافق عليه اعضاء المجلس الخمسة عشر جميعا طلب بغداد إجراء مراجعة لقرارات المجلس السابقة بشأن العراق التي تعود الى عهد النظام السابق وذلك بهدف الغاء القرارات التي طال عليها الامد.

من جهته قال منسق حكومة إقليم كردستان لشؤون الأمم المتحدة، الثلاثاء، ان خروج العراق من البند السابع سيفتح امامه أبواب الاستثمارات الاجنبية والاقتصاد الحر. وأضاف ديندار زيباري بحسب (أصوات العراق) أن «اخراج العراق من البند السابع سيساعده على إبرام العقود الدولية واقامة شراكة مع مختلف دول العالم». وأوضح أن اخراج العراق من هذا البند سيساعده ايضا على «ارجاعه للاسرة الدولية وفتح ابواب الاستثمار والاقتصاد الحر امامه».

فيما اعتبر رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب هادي العامري امس الثلاثاء في تصريح لـ(المدى) ان العراق لم يعد يشكل تهديدا للدول الاخرى، وانه اصبح حرا بالتصرف في امواله، وهذا ما تريده الحكومة العراقية والعراقيين. واشار الى ان الاموال العراقية الان هي محمية بقرار من الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش ما يعني ان الاموال العراقية قد اصبحت كاملة السيادة.

واوضح ان ضغوطا كبيرة تم ممارستها على الجانب الامريكي من قبل الساسة العراقيين الذين اصروا على ان يكون اخراج العراق من البند السابع شرطا للتوقيع على اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق، كاشفا عن حصول نقاشات طويلة مع الجانب الامريكي بهذا الخصوص.

من جانبه وصف النائب خير الله البصري عن الكتلة العراقية الوطنية قرار اخراج العراق من الفصل السابع «بالخطوة الايجابية والمهمة». وقال البصري لـ (المدى) ان خروج العراق من هذا البند سيخلصه من جميع العقوبات التي اصدرها مجلس الامن الدولي.

فيما اشار الخبير القانوني طارق حرب ان الاموال العراقية ستبقى محمية لمدة عام قابلة للتجديد وهي نفس الحماية والحصانة المقررة سابقا اي ان الاموال العراقية تعامل معاملة اموال الامم المتحدة لا يجوز الحجز عليها او تنفيذ احكام القرارات الصادرة بشأنها من جميع الدول. وقال لـ (المدى) ان مسألة التعويضات يمكن للامين العام للامم المتحدة بان كي مون بمراجعتها من جديد مع اعضاء مجلس الامن الدولي، وتابع «أن التعويضات الصادرة والتي يمكن اعادة النظر في الـ (٥ ٪) وجعلها (١ ٪) والتي تخص التعويضات من جراء حرب الكويت على ضوء المراجعة للقرارات السابقة. مضيفا ان القرار الذي صدر وبالاجماع تضمن ايضا شطب اسم العراق من دولة تهدد السلم والامن الدولي وترتكب العدوان وهو المقصود، منوها ان الفصل السابع كانت فيه سلبيات وايجابيات والسلبيات اغلبها الغيت والايجابيات بقي العمل عليها.

واكد حرب ان اغلب الدول الاوروبية وروسيا والصين واليابان اسقطت معظم ديونها. وذكر ان المشكلة الان هي مع الدول الاسلامية والعربية مثل السعودية والكويت لتعويضات او ديون وفوائد والتزامات للنظام السابق مع هذه الدول التي ما تزال تصر على انها ديون على العراق ويجب ان تدفع .

فيما قال احمد المسعودي الناطق باسم الكتلة الصدرية بحسب (اصوات العراق) ان كتلته «تعتبر تصويت مجلس الامن على اخراج العراق من البند السابع خطوة جيدة وموقف للدول الاعضاء في المجلس، لكن ليس هناك ربط بين القرار وبين توقيع الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة». ورأى المسعودي أن القرار جاء «بسبب عدم وجود مبررات لبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع، وبعد وجود قناعة بأنه لم يعد يشكل خطرا على الامن والسلم الدوليين». واوضح ان «الكتلة الصدرية سبق لها وان اعلنت مرارا ان توقيع الاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة لاعلاقة له باخراج العراق من البند السابع ولكن هناك من روج لهذا الامر بهدف تضليل الرأي العام لتمرير توقيع الاتفاقية في مجلس النواب».

البرلمان الروماني يوافق على ابقاء قواته حتى العام المقبل

استراليا تستعد للإنسحاب من العراق .. وأمل بالبقاء لمنتصف 2009

بغداد/ المدى

تستعد القوات الاسترالية لمغادرة العراق في غضون أيام بعد رفض البرلمان السماح لها بالبقاء لما بعد شهر كانون الأول الجاري مع أن مسؤولين استراليين ما يزالون يأملون بالإبقاء على قواتهم لمدة ستة أشهر إضافية، حسب تقارير اعلامية.

ياتي ذلك في وقت، افادت مصادر رسمية في الحكومة الرومانية امس الثلاثاء ان البرلمان الروماني وافق باغلبية ساحقة على ابقاء قوات رومانية في العراق حتى نهاية العام المقبل ٢٠٠٩ وبطلب من الرئيس ترايان باسيسكو.

وذكر تقرير اوردته صحيفة كانبيرا تايمز مساء الاثنين أن الحكومة الاسترالية «ما تزال تضغط لإبقاء قوتها التي تتكون من ١٠٠٠ عسكري لستة أشهر أخرى، على الرغم من رفض مجلس النواب العراقي للمرة الثانية تمرير تشريع يستدعي السماح لها بالبقاء في البلد لما بعد العام الحالي».

وكانت الحكومة العراقية اقترحت مسودة قانون من شأنه السماح لجميع القوات الأجنبية باستثناء الأمريكية بالبقاء في البلد حتى نهاية تموز المقبل. ومن المرجح أن «يطرح القانون على التصويت بعد نهاية أعياد رأس السنة الميلادية، حيث يتوقع أن تتم الموافقة عليه في القراءة الثالثة والأخيرة»، ويعتقد مسؤولون استراليون، حسب ما تقول الصحيفة، أن قواتهم «ستتمكن من البقاء حتى العام الجديد».

وزير الدفاع الاسترالي سعى كما تذكر الصحيفة، إلى "التقليل من احتمالات الرفض". فقد قال في بيان له إنه "في الوقت الذي تواصل فيه هذه العملية إلقاء بعض التحديات، إلا أن الحكومة الاسترالية لا تزال ملتزمة بمساعدة العراق وشركائنا في التحالف لتحقيق استقرار وأمن طويل الأمد في ذلك البلد"، مضيفا أن "استراليا تتداول الآن مع العراق والولايات المتحدة في كيفية مواصلتنا الإسهام بمستقبل العراق".

من جهته، قال متحدث باسم وزارة الدفاع الاسترالية عن وضع «خطط طوارئ» إلا أنه ركز بقوة على البقاء قائلا «نحن نعرف أن الحكومة العراقية تقدر إسهامنا في هذه الجهود ونحن نعد بقاء الكادر العسكري الاسترالي إسهاما مهما».

وتقع استراليا تحت ضغط عراقي لسحب قوتها البالغة ١١٠ عسكريين التي توفر الأمن للديبلوماسيين الاستراليين في بغداد، التي تخضع لشروط معاهدة فينا ولا تتاثر في القضية الحالية.

وكانت استراليا قد سحبت قوة قتالية قوامها ٥٥٠ عسكريا في تموز الماضي وابقت على قوة بحجم ١٠٠٠ عسكري، من بينها قوة مهام وسفينة استرالية للمساعدة في الإشراف على العمليات البحرية وحماية المنصات النفطية في الخليج، إضافة إلى قوة أمنية وثلاث طائرات نقل من طراز C-١٣٠ في بغداد.

وفي ذات السياق، افادت مصادر رسمية في الحكومة الرومانية، امس الثلاثاء، ان البرلمان الروماني وافق باغلبية ساحقة على ابقاء عدد من قواتهم في العراق وحتى نهاية العام المقبل ٢٠٠٩ بطلب من الرئيس الروماني ترايان باسيسكو.

وقال نص الرسالة التي وجهها باسيسكو الى البرلمان وتمت الموافقة عليها الاثنين بغالبية ساحقة ان «نوع العمليات التي ستقوم بها القوات الرومانية ووضعها سيحددان بالاتفاق مع الحكومة العراقية».

ويأتي هذا التصويت في وقت يعمل فيه البرلمان العراقي على تحديد مستقبل القوات الاجنبية غير الامريكية في العراق بعد ٣١ كانون الاول المقبل. فيما يتوقع ان يبحث وفد من الخبراء الرومانيين قريبا في بغداد مع السلطات العراقية وضع الكتيبة الرومانية والتي يبلغ قوامها نحو ٤٩٨ جنديا.

الى ذلك، تمت الموافقة على إجراء يسمح ببقاء القوات البريطانية والاسترالية وغيرها في العراق بعد انتهاء تفويض الأمم المتحدة بعد أيام وذلك رهنا بما سيتفق عليه اعضاء البرلمان العراقي في هذا الصدد.

وأدت المشاحنات داخل البرلمان إلى إلقاء شكوك بشأن ما إذا كان العراق سيوافق في الموعد المحدد على إجراء يلزم من أجل السماح ببقاء قوات أجنبية قوامها ٤١٠٠ جندي بريطاني في العراق حتى نهاية تموز، ويشمل الإجراء أيضا قوات أسترالية واستونية وسلفادورية ورومانية وقوات من حلف الأطلسي.

يذكر ان البرلمان العراقي رفض السبت مسودة قانون كانت ستجيز وجود القوات الأجنبية في العراق. وقال عدد من النواب إن العلاقات الأجنبية لا يمكن أن تحكمها القوانين لكنهم طالبوا الحكومة بإجراء مفاوضات حول إبرام اتفاقيات أو معاهدات مع الدول على حدة.

وقالت كتل برلمانية إنه بسبب قرب نهاية العام من المرجح أن يصدر البرلمان العراقي قرارا مؤقتا أو مذكرة أو حتى قانونا يسمح للقوات بالبقاء في العراق لحين توقيع الاتفاقيات أو المعاهدات الملائمة. وتقضي مسودة القانون التي وضعت الأسبوع الماضي بأن توقف القوات الأجنبية العمليات القتالية بنهاية أيار وتنسحب بالكامل بنهاية تموز بعد أكثر من ست سنوات على الحرب الاخيرة من اجل اسقاط نظام صدام الذي قادته الولايات المتحدة. فيما لم يبد أن النواب يعارضون البنود الفعلية أو الجدول الزمني الذي ينص عليه القانون لكنهم يعارضون الصيغة التي وضع بها اتفاق الانسحاب.

وقالوا انهم يريدون اتفاقا يتشابه في صيغته الاتفاقية الأمنية الثنائية بين العراق والولايات المتحدة والتي تسمح ببقاء نحو ١٤٠ ألف جندي أميركي في العراق لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وتتولى القوات الامنية العراقية اعتبارا من العام المقبل المسؤولية الأمنية في البلاد، كما يجب أن تترك القوات القتالية الأميركية المدن والقرى العراقية بنهاية حزيران المقبل.

مراقبون يتخوفون من تحول مجلس محافظة ديالى الى مؤسسة عشائرية

مخاوف شعبية وسياسية من سطوة عشائرية وحزبية على المجلس المنتخب

بغداد / ناظم العكيلي

تتجه ديالى نحو يوم انتخاب مجلس محافظتها في ظل سحب كثيفة من المخاوف والهواجس وحالات القلق المتعدد الجوانب والاوجه الذي يترجم الوضع الشاذ الذي تعيشه المحافظة ذات التركيبة السكانية المختلطة والمتعددة الاعراق والقوميات والمذاهب ، فوضع ديالى الامني ما زال هشا في ظل استمرار الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة الموجودة في مناطق معينة من ديالى الذي يضاف الى سطوة بعض الاحزاب والمكونات السياسية والعشائرية بشكل خاص التي باتت تتحكم في جوانب كثيرة من حاجات ومقدرات المحافظة بما فيها الموضوع الامني . والى ذلك يبدي مراقبون محليون في مدن محافظة ديالى قلقهم من ان تكون فرص المرشحين من التكنوقراط والمثقفين من ابناء المدن اقل حظنا من الوصول الى مجلس المحافظة المقبل ، مشيرين الى ان المرشحين المنحدرين من اصول ريفية وتربطهم بقبائلهم وعشائرهم علاقات اجتماعية متينة ربما يكونون الاوفر حظاً في الانتخابات المقبلة.

وعزا المراقبون تخوفهم الى طريقة طرح البرامج الانتخابية للمرشحين التي غلب عليها الطابع الشخصي والنزعة الفردية خصوصا في القرى والارياف وضواحي ديالى ، وتعمد غالبيتهم الايحاء الى انتماءاتهم ونزعتهم العشائرية في الصور الدعائية ، على الرغم من ان بعضهم موظفون وضباط سابقون واعضاء في المجالس البلدية. وارجع المراقبون اسباب اعتماد المرشحين ، على عشائرهم وعائلاتهم والتركيز على المناطق الريفية والقروية الى غياب البرامج السياسية المقنعة للناخبين ، مشيرين الى ان جميع الديمقراطيات في العالم تعتمد على اساليب الاقناع بالبرامج السياسية وليس على اساليب احراج الناخبين لاسباب اجتماعية ودينية ومذهبية وقومية ضيقة. وابدى المراقبون خشيتهم من أن تؤثر العلاقات العشائرية وصلات القربى للمرشحين في الناخبين من ابناء عشائرهم فيدلوا باصواتهم على ضوءها ، ما يعني ولادة مجلس عشائري يصلح للنظر في النزاعات والفصول اكثر من انه مجلس محافظة للمراقبة والتخطيط والتشريع وسن القوانين. واقر المراقبون على ان المجتمع المحلي في محافظة ديالى هو مجتمع عشائري وان النظام السابق اعتمد على ابناء العشائر والقرى في الكثير من مفاصل الحياة المهمة لاسيما الامنية والعسكرية ، واستوطن هؤلاء في المدن تبعاً لوظائفهم من دون ان يتمكنوا من التطبع بطابع المدينة والانصهار فيها ، مؤكدين انهم ليسوا ضد العشائر من حيث المبدأ ، وانما الانتخابات ومجلس المحافظة المقبل وما يتطلع اليها ابناء المحافظة من امال وطموحات ومشاريع خدمية وميزانيات واستثمارات بمئات المليارات والحكومات الالكترونية والفدرالية شيء ، والعشائر وعاداتها وتقاليدها شيء اخر ، حسب تعبيرهم . وفي نفس السياق وتعبيرا عن القلق الرسمي الذي يمثله مجلس محافظة ديالى الحالي شكك رئيس مجلس المحافظة إبراهيم باجلان بنزاهة انتخابات مجلس المحافظة المقرر إجراؤها مطلع العام المقبل، وعزا ذلك إلى تدخل جهات حزبية، فضلا عن جماعات مسلحة، قال انها لا تزال تسيطر على بعض المناطق في المحافظة وهو ما يتوافق مع مخاوف قطاعات واسعة من اهالي المحافظة ومن ضمنهم تحديدا مثقفي ديالى ومرشحي الانتخابات من التكنوقراط . باجلان اعرب عن قناعته بعدم تمتع الانتخابات المقبلة بالنزاهة والشفافية معربا عن قلقه من الاحتمالات الواردة للتدخلات الحزبية والعشائرية فيها . وأضاف ان عمليات بشائر الخير لا تزال جارية في المحافظة وأن بعض المناطق لا تتمتع بالأمن مؤكدا وجود مناطق لاتزال تخضع لسيطرة المسلحين. الذي حرم ويحرم مئات العوائل من العودة الى اماكن سكنها في المحافظة ومن ثم حرمانها من المشاركة الفعلية في الانتخابات برغم تشكيلها لنسبة واسعة من سكان المحافظة . يذكر ان ٧٠٪ من المرشحين ال ٦١٥ هم من ابناء القرى والارياف الحاصلين على الشهادة الاعدادية ، حسب تقدير مصدر مطلع في مكتب المفوضية في محافظة ديالى والذين سيتنافسون على استمالة ٨٠٠ الف ناخب لملء ٢٩ مقعدا في مجلس المحافظة المقبل .

كلاكيت ثاني مرة والثالثة على الأبواب..

فيضانات بغداد بين المسببين والمتضررين والعراق الجديد

بغداد / أحمد الفهد

للمرة الثانية على التوالي يطالع المهندس المتقاعد عبد الله محسن المسؤولين في الدولة من على شاشات التلفاز وهم يبررون سبب فيضانات بغداد الأخيرة جراء عاصفتين مطريتين ألقتا على بغداد هماً جديداً لم يكن منتظراً إضافة إلى همومها الكثيرة والمعهودة، وبتعجب علق المهندس المتقاعد بان ما يحصل لشبكة المجاري هذه الأيام ليس ما يقوله المسؤولون.

يؤكد محسن: «يقول المسؤولون أن سبب الفيضانات في الشوارع جراء الأمطار هو عدم قدرة شبكات المجاري الكبيرة على تصريف كميات الأمطار الكبيرة التي حصلت في وقت قصير ما أدى إلى فيضانات في الشوارع وهذه الفيضانات تحتاج إلى يوم كامل كي تتصرف وتنتهي المشكلة، فهم لا يعلمون بان الشوارع في منطقة الكرادة والبلديات وزيونة على سبيل المثال لا الحصر بقيت ممتلئة بالمياه أكثر من أسبوع، فهل الشبكات الكبيرة لا تستطيع تصريف مياه مطر يوم واحد خلال سبعة أيام كاملة؟». وأجاب عن سؤاله الأخير بالقول: «المشكلة تكمن في شبكات تصريف مياه الأمطار وليس شبكات المجاري، لأن شبكات تصريف مياه الأمطار ذات الأعماق القليلة في الغالب سالكة ولا تعاني مشاكل باستثناء الانسدادات التي تحصل في أحواض التفتيش (المنهولات) وهي صغيرة الحجم وتسد بسهولة، ولو إن دوائر أمانة بغداد تنظف هذه المنهولات باستمرار لما حصل أي فيضان في بغداد».

ويرد المهندس احمد وهو مهندس في أمانة بغداد على قول المهندس عبد الله قائلاً: «صحيح أن احد مسببات المشكلة هو الانسدادات في فتحات تصريف مياه الأمطار، ولكن ما أسباب الانسداد في هذه الفتحات؟ بالتأكيد ليست كوادر أمانة بغداد من تتسبب في هذه الانسدادات، بل المواطنون وبعض السراق الذين يقومون بسرقة أغطية الفتحات يومياً، وعندما يسرق الغطاء لفتحة صغيرة مساحتها (٣٠ × ٢٠) سم ستكون عرضة للانسداد بأبسط الأشياء كالأوراق وأوراق الشجر وأكياس النايلون، وعندها تنحصر مياه الأمطار ولا تجد منفذا وتحصل الفيضانات التي يصعب السيطرة عليها، وهو ما حصل فعلاً خلال الأمطار الأخيرة».

ولكن من يقوم بسرقة هذه الأغطية ولماذا؟ يقول عضو المجلس المحلي لإحدى محلات منطقة البلديات واسمه أبو حسين أنه في أكثر من مرة ألقى القبض على صغار يقومون بسرقة أغطية المنهولات، ولكنه أطلق سراحهم بسبب سنهم الصغير جداً، وألقى باللائمة على المحال التي تقوم بشراء هذه الأغطية منهم في سوق الدجاج بالاورفلي وغيره من الأسواق معتبراً أن أصحاب هذه المحال هم المتهمون الحقيقيون بسرقة أموال الدولة، ومطالباً بمتابعتهم من قبل الأجهزة الأمنية الحكومية للقضاء على هذه الظاهرة عبر تجفيف منابع تمويلها.

وفي عودة إلى المهندس عبد الله قال: «لو إن كوادر أمانة بغداد قامت بتنظيف المنهولات قبل الأمطار الأخيرة لما حصلت مشكلة، إلا إنهم مشغولون بهموم أخرى على ما يبدو أنستهم الاهتمام بشبكات مياه الأمطار فحلت الأمطار علينا كالصاعقة لتحول بغداد إلى بحيرة آسنة كبيرة، ولا اعتقد أن عملية الإدامة الدورية للشبكات حاصلة على الواقع ولو إنها موجودة لما كان هناك مشكلة من الأصل». واختتم حديثه متهماً دوائر البلدية بالتقصير كونها تستخدم عمالاً قليلين للتنظيف وبأعمار صغيرة، واجزم محسن على إن الكوادر العاملة في التنظيف لا تمتلك الخبرة اللازمة وتقتصر على أبناء الموظفين الصغار الذين يؤجرون للعمل من اجل الأجر لا العمل.

وشرح المهندس بسام من دائرة بلدية بغداد الجديدة آلية العمل في شبكات المجاري وعلى من تقع مسؤوليتها قائلاً: «عمل أمانة بغداد الخاص بالمجاري مختلف عن عمل الدوائر البلدية على الرغم من أن الدوائر البلدية إدارياً جزء من أمانة بغداد، فأمانة بغداد يقتصر عملها على تنفيذ مشاريع المجاري الجديدة أو تصليح المشاكل الكبيرة في الشبكات القديمة، وهي إذن متخصصة بالإنشاء لا الإدامة».

أما الإدامة فتكون من اختصاص الدوائر البلدية بحسب المهندس بسام الذي بين إن هذه الدوائر تمتلك أقسام للمجاري تقوم بمتابعة شبكات المجاري وتتبنى تنظيفها وتجهيزها لمواسم الأمطار، وأكد أن دائرة البلدية التي يعمل بها استعدت للأمطار هذا العام على أكمل وجه عبر انجازها لحملة واسعة للإدامة سبقت الأمطار، متهماً للمواطنين بالإهمال وتسببهم في انسداد غالبية فتحات التصريف عبر رمي النفايات فيها.

الاعذار المساقة لفيضانات الامطار لم تقنع المواطن أبو امجد كونه عانى الأمرين جراء الأمطار وشبكات المجاري، يقول: « اسكن في منطقة ٥٢ في الكرادة، وامتلأ الطابق الأرضي من بيتي بالمياه جراء الأمطار الأولى التي حصلت قبل أسابيع، والسبب أن عملية تنفيذ شبكة مجاري جديدة بالمنطقة أدت بتخريب الشوارع وبالتالي تراكم المياه ومن ثم دخولها إلى منازلنا القديمة والمنخفضة عن منسوب الشارع.. المهم إن الأزمة قد مرت، ولكن بعد أيام وإذا بالأمطار تعود مرة ثانية وبيتي يغرق من جديد لنعود للسكن في الطابق العلوي مرة ثانية، ولا اعلم هل سيتكرر هذا المنظر للمرة الثالثة أم إن المسؤولين سيجدون حلاً لمشكلتنا هذه؟».